

نشرة شهرية تصدر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية - السنة السادسة عشرة - العدد الثالث - مارس (آذار) 2007

حدث الشهر

**بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
يدعو إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة تجاه
مستقبل المياه في العالم العربي**



بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه ، الذي يصادف اليوم الثاني والعشرين من شهر مارس (آذار) من كل عام ، أدلى معالي الدكتور سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بتصريح صحفي ، تناول في مستهله مشكلة ندرة المياه في العالم العربي، حيث أشار إلى أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر مناطق العالم جفافاً ، إذ يقدر أن نحو 82% من الرقعة الأرضية العربية تبلغ أو تقل فيها معدلات الأمطار عن 300 ملليمتر ، وهي معدلات منخفضة يصعب معها إقامة استثمار زراعي ذي جدوى ويتمتع بالاستقرار . وأن نصيب الوطن العربي من المياه المتجددة يقل عن 1% من الموارد المائية العالمية ، بالرغم من أن مساحة الوطن العربي تقارب نحو 10% من مساحة العالم .

كما أوضح معالي الدكتور اللوزي أن نسبة الاستخدام الحالي للمياه في المنطقة العربية تقدر بنحو 77% مما هو متاح من هذه الموارد ، في حين تقدر هذه النسبة على المستوى العالمي بنحو 7.5% ، وهذه الاستخدامات الراهنة للموارد المائية في الدول العربية أصبحت تمثل ضغوطاً عالية على المناخ من هذه الموارد ، حيث يصاحب هذا الاستخدام الكبير للموارد المائية المتاحة هدر لها في مختلف مجالات الاستخدامات الحياتية للمواطن العربي ، واستند معاليه بالقطاع الزراعي العربي الذي يعتبر المستهلك الأكبر للموارد المائية في الوطن العربي ، مشيراً إلى أن نسبة الاستهلاك المائي في هذا القطاع تقدر بنحو 90% من جملة الاستهلاك الكلي للموارد المائية ، وأن حوالي 85% من الأراضي الزراعية المروية تستخدم الري السطحي ، والذي لا تتجاوز كفاءته 50% .

الإفتتاحية

اليوم العالمي للمياه

شاركت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الاحتفال باليوم العالمي للمياه والذي أقيم في العاصمة السودانية الخرطوم يوم 22 مارس (آذار) 2007. والجدير بالذكر أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد ظلت ومنذ إنشائها قبل خمسة وثلاثين عاماً تولى موضوع المياه في المنطقة العربية أهمية خاصة لما له من تأثير كبير ومباشر على التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي. ولقد أكدت العديد من دراسات المنظمة محدودية المياه في إقليمنا العربي مع الانخفاض الواضح في كفاءة استخدام المتاح من المياه من ناحية أخرى.

وقد دعت المنظمة في العديد من المحافل إلى ضرورة التعاون العربي في مجالات تطوير تقانات إعادة استخدام المياه أو حصاد المياه وتنقيتها والتعاون في مجالات تنمية موارد الأحواض المائية المشتركة. وتضمنت استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين والتي أجزيت في اجتماعات القمة العربية الأخيرة في الرياض بالمملكة العربية السعودية فصلاً حول تنمية الموارد المائية في الوطن العربي مشيرة إلى أن جهود تنمية المتاح من الموارد المائية وتحسين إدارتها وإستخدامها يعد من أهم تحديات التنمية حيث يكون من المناسب أن تتبنى الدول العربية مجتمعة برامج وخطط مشتركة للتعاون بغرض الحد من الأثر السلبي لهذا المحدد.

إننا نتمنى أن تكال الجهود الرامية إلى تنمية الموارد المائية العربية في وطننا العربي بالتوفيق والسداد.

والله الموفق

بقية حدث الشهر)) وأكد معالي الدكتور اللوزي أن كل تلك العوامل وغيرها من العوامل المؤثرة على مستقبل المياه في العالم العربي، تجعل من الضروري والحتمي على الأمة العربية وكافة الهيئات المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة ضرورة إعطاء موضوع المياه في المنطقة العربية اهتماما خاصا ، لما يمثله هذا الموضوع من أهمية قصوى للأجيال الحالية والمستقبل الأمة العربية جمعاء ، مشيرا إلى أن المنظمة العربية للتنمية الزراعية قد أولت هذا الموضوع الحيوي أهمية خاصة ، وذلك من واقع مسؤوليات وأهداف المنظمة التي تراعي الحفاظ على الموارد الطبيعية العربية ، حيث قامت المنظمة بإعداد العديد من الدراسات المتخصصة ، وتنفيذ عدد من الدورات التدريبية واللقاءات في هذا المجال الحيوي الهام.

وأضاف معاليه أن آخر مستجدات المنظمة في هذا الصعيد هو تنفيذها لمشروع رائد في مجال التوعية المائية في الوطن العربي ، بالتعاون مع صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) من خلال المركز الدولي لأبحاث التنمية (IDRC) ، ويشمل المشروع كافة الدول العربية ، وتشتمل مكوناته الرئيسية على التدريب في مجال التوعية المائية ، وحملات إعلامية توعوية تستهدف مستهلكي المياه في القطاع الزراعي.



المنظمة العربية للتنمية الزراعية تشارك في الاحتفال باليوم العالمي للمياه تحت شعار "مواجهة ندرة المياه" الخرطوم - جمهورية السودان 2007/3/22

شاركت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الاحتفال باليوم العالمي للمياه ، الذي أقامته اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة (لجنة الهيدرولوجي) بالتعاون مع وزارة الري والموارد المائية بجمهورية السودان ، وتحت الرعاية الكريمة لمعالي المهندس / كمال علي محمد وزير الري والموارد المائية بجمهورية السودان ، وذلك في يوم الخميس الموافق 2007/3/22 ، بقاعة الشارقة في الخرطوم - جمهورية السودان . وقد جاء احتفال هذا العام تحت شعار "مواجهة ندرة المياه".

وقد تم خلال الجلسة الافتتاحية للاحتفال عرض فيلم توثيقي عن ندرة المياه في الوطن العربي قامت بإعداده المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ضمن مكونات المشروع الإقليمي للتوعية المائية في الدول العربية الذي تنفذه المنظمة بتمويل من صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

كما أشتمل الحفل في جلسته الثانية على ندوة علمية حول "ندرة المياه وأثرها على التنمية المستدامة" ، قدمت خلالها المنظمة العربية للتنمية الزراعية ورقة علمية حول "ندرة المياه في المنطقة العربية" ، تناولت الواقع الراهن للمياه في المنطقة العربية ، والمهددات التي تواجه هذا الواقع ، وجهود المنظمة في مجال ترشيد استخدام مياه الري، خاصة في المجال الزراعي ، ضمن مشروع التوعية المائية في الدول العربية .

الدورة التدريبية الإقليمية حول لتقانات إنتاج شتلات الحمضيات الخالية من الفيروسات عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 10-14/3/2007



المشاركون في الدورة التدريبية
في زيارة لمشتل خاص لإنتاج
شتول الحمضيات بمنطقة
الأغوار

تحت الرعاية الكريمة لمعالي الدكتور مصطفى قرنفة وزير الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية وبحضور معالي الدكتور سالم اللوزي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبالتعاون مع وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية الدورة التدريبية الإقليمية حول "تقانات إنتاج شتلات الحمضيات الخالية من الفيروسات" وذلك بمدينة عمان خلال الفترة 10-14/3/2007 .

وقد هدفت هذه الدورة التدريبية على تدريب المشاركين في مهارات تقانات إنتاج شتلات الحمضيات الخالية من الفيروسات حيث اشتملت على محاضرات نظرية في التعريف العام بالفيروسات.

هذا وقد اشتملت الدورة التدريبية على محاضرات نظرية في التعريف العام بالفيروسات وأهم الأمراض الفيروسية التي تصيب الحمضيات ، الأصول المستخدمة في إنتاج اشغال الحمضيات، طرق التطعيم المستخدمة في إنتاج اشغال الحمضيات . كما اشتملت الدورة على زيارات ميدانية للمشاتل المتخصصة في إنتاج شتول الحمضيات في منطقة الأغوار والإطلاع على عملية التطعيم بشكل عملي وزيارات بيوت أمهات الحمضيات. بالإضافة لذلك قام المتدربون بزيارة المركز الوطني للبحوث الزراعية للتعرف على الطرق الحديثة المستخدمة في تشخيص الأمراض الفيروسية وشبه الفيروسية باستخدام تقنيتي ELISA و PCR ، كما اطلع المشاركون في الدورة على طريقة إنتاج اشغال الحمضيات الخالية من الفيروسات باستخدام زراعة الأنسجة والتصحيح القمي الدقيق باستخدام القمة النامية .



استخدام طرق حديثة في
تطعيم شتول الحمضيات

ورشة عمل لاستحداث آلية البرامج على المستوى الإقليمي بما يحقق السيطرة على مرض الإجهاض المعدي عمان - المملكة الأردنية الهاشمية 2007/3/21-18

تحت الرعاية الكريمة لمعالي الدكتور مصطفى قرنفة وزير الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية وفي إطار تنفيذ برنامج مكافحة الأمراض والأوبئة الحيوانية العابرة للحدود عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية وبالتعاون مع وزارة الزراعة بالمملكة الأردنية الهاشمية ورشة عمل لاستحداث آلية البرامج على المستوى الإقليمي بما يحقق السيطرة على مرض الإجهاض المعدي وذلك بمدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 2007/3/21-18.

وقد شارك في هذه الورشة مدراء الثروة الحيوانية من (16) دولة عربية وتناول البرنامج التقارير القطرية حول مكافحة مرض الإجهاض المعدي والعديد من الأوراق المحورية حول الأمراض الحيوانية العابرة للحدود. وفي ضوء التقارير المقدمة والمناقشات أكد المشاركون على الأهمية المتزايدة عالمياً للأمراض الحيوانية وخاصة العابرة للحدود والتهديدات التي تشكلها تلك الأمراض على الصحة العامة وصحة الحيوان وانعكاساتها السلبية على الأمن الغذائي العربي والخسائر الاقتصادية.

هذا وقد توصل المجتمعون إلى توصيات تؤكد على أهمية مشروعات وبرامج مكافحة للأمراض الحيوانية العابرة للحدود وإيلاء المزيد من الاهتمام لمرض الإجهاض المعدي وإعطائه الأولوية في المرحلة القادمة. كما أصدر المجتمعون توصيات بشأن المنهجية والآلية لضمان استمرار الآثار التنموية للمشروعات التي قامت المنظمة بتنفيذها في إطار برنامج مكافحة الأوبئة الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة العربية.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية تصدر دراسة حول النباتات الرعوية الواعدة في الوطن العربي

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية حديثاً دراسة "حول النباتات الرعوية الواعدة في الوطن العربي"، تناولت موضوع النباتات الرعوية في الوطن العربي والتي تعتبر أهم ركائز برامج وخطط تأهيل أراضي المراعي المتدهورة. وقد اعتمدت الدراسة على دراسة حالات عدد من الدول العربية التي اختيرت لتمثيل الأقاليم الجغرافية الأربعة، وهي اليمن وسلطنة عمان من شبه الجزيرة العربية، والأردن وسوريا وفلسطين من المشرق العربي، ومصر والسودان من الإقليم الأوسط، وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا من المغرب العربي.

وتهدف الدراسة إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تخطي عقبة محدودية الأنواع النباتية المستخدمة في استزراع الأراضي الرعوية، وإثارة الانتباه إلى وجود أعداد هائلة من النباتات المحلية الواعدة التي يمكن الاعتماد عليها بدلاً من بعض النباتات المستجربة التي لم تحقق نتيجة ملموسة حتى الآن، حيث تعتبر الأنواع المحلية أكثر ملاءمة للظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم من خلال الدراسة إعداد وتنقيح قوائم لأهم النباتات الرعوية الواعدة في الأقطار العربية، وتم إدراج النباتات متوسطة وعالية الاستساغة في قائمة وتبويبها حسب طبيعتها وفصيلتها النباتية وانتانها إلى الوحدات البيئية الكبرى (المتوسطة، السهبية، الصحراوية والمدارية) في المنطقة العربية ومناسبتها للأنواع الحيوانية المختلفة. وتعتبر هذه القائمة بمثابة بنك للمعلومات حول أهم الأنواع النباتية الرعوية الواعدة لانتقاء الأنواع الملائمة لكل البيئات المستهدفة.

وركزت الدراسة كذلك على أهمية وضع البرامج والخطط لإكثار النباتات الرعوية الواعدة إما في مواقعها حيث تتواجد، أو خارج مواقعها ضمن نفس النطاق البيئي، أو في حقول الأمهات. وبعد الوقوف على المتطلبات البيئية للنباتات الرعوية الواعدة وتفهم متطلبات إكثارها تأتي التوصية باعتماد أسلوب الاشتال أو البذور لتأهيل المناطق الرعوية.

كما تعرضت الدراسة بإسهاب إلى السياسات والتشريعات ذات العلاقة بالموارد الرعوية، وأهمية تحديثها لتسهيل وتشجيع الاستثمار في الأراضي الرعوية، مما يضمن تنميتها واستدامتها، وأيضاً لمواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

وأوصت الدراسة بأهمية التدريب لبناء القدرات للقوى البشرية العاملة في مجال الموارد الرعوية، وعلى ضرورة تخصيص الموارد المالية الكافية لتنمية الموارد الرعوية، وبخاصة جانب البحث العلمي لتطوير الحزم الفنية المناسبة، وجانب الإرشاد الرعوي والتأهيل وترشيد الإدارة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية تصدر دراسة حول تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي البيئي لحماية الموارد الوراثية النباتية

في إطار اهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بموضوع حماية الموارد الوراثية والتنوع الحيوي ، وتنفيذاً لتوصيات عدد من اللقاءات والمؤتمرات العلمية التي عقدتها المنظمة مؤخراً ضمن برنامج المنظمة حول حماية الموارد الوراثية والتنوع الحيوي، الذي يتضمن من بين مكوناته مشروع تفعيل دور المرأة الريفية في هذا المجال ، قامت المنظمة حديثاً بإصدار دراسة حول "تفعيل دور المرأة في العمل التطوعي البيئي لحماية الموارد الوراثية النباتية".

وتهدف الدراسة إلى التعرف على وضع وجهود المرأة الريفية في الوطن العربي في مجال حماية الموارد الوراثية النباتية ، والمعوقات الرئيسية التي تحد من تعزيز دورها ، وطرح مقترحات وآليات لتفعيل هذا الدور في العمل التطوعي البيئي وحماية الموارد النباتية ، وترسيخ مفاهيم المعارف التقليدية.

وقد اعتمدت الدراسة على مصادر المعلومات الثانوية ، والتي شملت التقارير القطرية حول محور الدراسة ، والمعلومات الواردة من قسم التوثيق والإحصاء بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إضافة إلى معلومات من الشبكة العنكبوتية للمعلومات. وتناولت الدراسة في بابها الأول الوضع الراهن للتنوع الحيوي والموارد الوراثية النباتية في الوطن العربي ، وأهم المهددات والمخاطر التي يتعرض لها ، والجهود المبذولة لحماية الموارد الوراثية على المستوى القطري، والمعوقات للحفاظ على التنوع الوراثي.

وتناول الباب الثاني من الدراسة الأهمية النسبية لنساء الريف في الوطن العربي، حيث وضح التباين بين الريف والحضر داخل القطر الواحد ، والتباين بين الدول العربية. فيما تناول الباب الثالث النهج التشاركي وإشراك التنظيمات الأهلية والمرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي، حيث وضح مفهوم الشراكة ومستوياتها والمشاركة الشعبية وأهميتها في التنمية المستدامة .

أما الباب الرابع فقد استعرض البرامج والأنشطة الحكومية الداعمة لجهود المرأة الريفية في حماية التنوع الحيوي، وحفظ الموارد الوراثية. وقدم الباب الخامس من الدراسة طرحة للوضع العربي الراهن ، والدور الذي لعبته الاتفاقيات والمواثيق الدولية في موضوع أهمية المرأة كشريك فاعل في التنمية وحفظ التنوع الحيوي . كما استعرض الباب الخامس إسهامات المرأة الثرة في مجال التنوع الحيوي والموارد الوراثية النباتية التي لازال التوثيق غائبا عنها تماماً في الدول العربية. واشتملت الدراسة كذلك على مقترحات عملية تضمنت مقترح آليات للتواصل ، ومبادرات لدعم المرأة الريفية في الوطن العربي ، منها مقترح مشروع تعزيز مشاركة المرأة الريفية في حفظ التنوع الحيوي النباتي في الوطن العربي، ومقترح جائزة المرأة العربية الريفية للحفاظ على الموارد الوراثية النباتية ، فضلاً عن مقترح للاحتفال باليوم العالمي للنساء الريفيات ، وهو مناسبة طيبة لتكريم المرأة الريفية العربية.

التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي للعام 2006

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي للعام 2006. وتجيء هذه الإصدار في إطار جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية إلى دعم مسيرة التنمية الزراعية ومتابعة تطوراتها ومتغيراتها على الساحتين الإقليمية والدولية، حيث يتم إصدار التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي ضمن برنامجها الرئيسي للمعلومات والإحصاء. ومواصلة للنهج الذي اتبعته المنظمة منذ عام 2002، يأتي التقرير هذا العام متضمناً جزأين رئيسيين، يخصص الجزء الأول لعرض وتحليل مؤشرات التنمية الزراعية العربية مقارنة بنظيراتها على المستوى العالمي، بينما يخصص الجزء الثاني لأحد الموضوعات الهامة المؤثرة على مسارات وتطورات التنمية الزراعية العربية وهو موضوع الفقر في الريف العربي.

يقدم التقرير عرضاً وتحليلاً موجزاً لمؤشرات التنمية المرتبطة بالقطاع الزراعي خلال عامي 2003-2004 مقارنة بعام 2000، وتقسم هذه المؤشرات إلى أربع مجموعات رئيسية تشمل المؤشرات الاقتصادية والتقنية، المؤشرات الموردية الأرضية والمائية، المؤشرات السكانية والاجتماعية ومجموعة المؤشرات البيئية.

توضح المجموعة الأولى من المؤشرات بعض الملامح والتطورات الرئيسية في القطاع الزراعي العربي خلال فترة الدراسة، حيث يتبين ارتفاع قيمة الناتج الزراعي العربي من نحو 64.2 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 68.3 مليار دولار عام 2004 بزيادة تقدر بنحو 6.4%، بينما شهد الناتج الزراعي على مستوى العالم ارتفاعاً بين نفس العامين قدر بنحو 4.5%. ويمثل الناتج الزراعي العربي نحو 4.2% فقط من قيمة الناتج الزراعي العالمي عام 2004، بينما يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو 2.1% من الناتج الإجمالي العالمي. وقد انعكست الزيادة في قيمة الناتج الزراعي العربي على نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي ارتفع من نحو 213 دولار عام 2003 إلى نحو 220 دولار عام 2004 مقابل نحو 256 دولار على المستوى العالمي، إلا أنه مازال أقل من نصيب الفرد عام 2000 والذي قدر بنحو 227 دولار. كما ارتفعت إنتاجية العامل الزراعي العربي من نحو 1889 دولار عام 2003 إلى نحو 2006 دولار عام 2004 بزيادة تقدر بنحو 6.2%، وتقدر إنتاجية العامل الزراعي على مستوى العالم بنحو 1210 دولار عام 2004.

كما توضح مؤشرات الاستثمار في قطاع الزراعة استمرار تدني نسبة الاستثمارات العربية البيئية في قطاع الزراعة، حيث أنها لم تتجاوز نسبة 2% فقط من إجمالي الاستثمارات البيئية العربية عام 2004 لمجموعة محددة من الدول، كما أن هذه الاستثمارات ليس لها اتجاه محدد وتباين كثيراً من عام لآخر ومن دولة لأخرى خاصة في قطاع الزراعة، ويوضح مؤشر استخدام الميكنة الزراعية في الزراعة العربية استقراراً نسبياً عند حوالي 8 جرار لكل 1000 هكتار على المستوى العربي عامي 2003-2004 مقارنة بنحو 18 جرار على المستوى العالمي لكل 1000 هكتار. كما يستقر متوسط استهلاك الأسمدة الكيماوية في الزراعة العربية عند مستوى 50-51 كيلوجرام للهكتار مقابل نحو 91 كيلوجرام للهكتار على مستوى العالم.

(بقية التقرير السنوي 2006) وتضم المجموعة الثانية من المؤشرات تلك المتعلقة بالموارد الأرضية والمائية في المنطقة العربية، حيث تقدر المساحة الزراعية عام 2004 بنحو 69.6 مليون هكتار تعادل نحو 4.5% من المساحة الزراعية في العالم والمقدرة نفس العام بنحو 1546.4 مليون هكتار تعادل نحو 11.9% من المساحة الأرضية للعالم، وتمثل المساحة الزراعية العربية نحو 4.95% من المساحة الأرضية للوطن العربي، وينعكس المؤشر السابق على متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الذي لا يزيد عن 0.23 هكتار للفرد عربياً، ونحو 0.24 هكتار للفرد عالمياً. وتقدر المساحات المروية من المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي بنحو 20% عام 2004، بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 18%.

ويقسم استغلال الأراضي المزروعة عربياً إلى مساحات تزرع بالمحاصيل المستديمة وتقدر عام 2004 بنحو 15.5% من الأراضي المزروعة مقابل 14.3% عام 2003، ولا تزيد هذه النسبة عالمياً عن 9% فقط. وتقدر نسبة المساحات المزروعة بالمحاصيل الموسمية عربياً عام 2004 بنحو 84.5% مقابل نحو 85.7% عام 2003 وتقدر عالمياً مساحة المحاصيل الموسمية بنحو 91% من المساحة المزروعة، وتقدر مساحة محاصيل الحبوب في الدول العربية بنحو 28.2 مليون هكتار عام 2004 تمثل نحو 55.2% من المساحة المزروعة نفس العام، بينما تقدر هذه النسبة عالمياً بنحو 43.9% فقط عام 2004.

وتوضح المؤشرات العربية لمورد المياه استمرار الوضع الحرج لهذا المورد الهام في المنطقة العربية، حيث يتبين أن كمية المياه المتدفقة داخل الوطن العربي تقدر بنحو 458.8 مليار متر مكعب منها نحو 138 مليار متر مكعب تدفقات من مصادر داخل الدول العربية تعادل نحو 30% فقط من إجمالي التدفقات، بينما باقي التدفقات والمقدرة بنحو 320.8 مليار متر مكعب تتدفق من خارج الوطن العربي. كما أن نصيب الفرد العربي من المياه المتاحة مازال يتراجع، حيث قدر عام 2003 بنحو 1522 متر مكعب، وعام 2004 بنحو 1489 متر مكعب بانخفاض يقدر بنحو 2.2%، كما أنها كميها لا تتجاوز ما يعادل 18% فقط من نصيب الفرد من المياه المتاحة على مستوى العالم والمقدرة بنحو 8306 متر مكعب، وتنخفض هذه الكميات إذا ما قدرت من إجمالي المياه المتدفقة داخلياً أو من المياه المستخدمة في المنطقة العربية. كما توضح المؤشرات أن معدلات السحب من المياه المتاحة في الدول العربية تقدر في المتوسط خلال الفترة (1987-2004) بنحو 229.3 مليار متر مكعب تعادل نحو 41.3% من المياه المتاحة في الدول العربية، مقابل نحو 9% فقط يتم سحبها سنوياً من المياه المتاحة على مستوى العالم. ومازال هناك استقراراً نسبياً لمستوى السحب لقطاع الزراعة عند حوالي 89% عربياً وحوالي 70% عالمياً. كما تتضمن هذه المجموعة مؤشراً جديداً لإنتاجية المتر المكعب من المياه المسحوبة في قطاع الزراعة والذي قدر عربياً بنحو 700 دولار، بينما يقدر على المستوى العالمي بنحو 2000 دولار.

وتوضح المجموعة الثالثة من المؤشرات والتي تختص بالمؤشرات السكانية والاجتماعية، أن سكان الريف العربي عام 2004 يقدر بنحو 137.4 مليون نسمة تعادل نحو 44.5% من إجمالي عدد السكان مقابل نحو 45.7% عام 2000، بينما يقدر سكان الريف على مستوى العالم بنحو 51.3% من إجمالي سكان العالم عام 2004، وشهد نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية في السنوات الأخيرة استقراراً نسبياً على المستوى العربي عند 0.51 هكتار للفرد وعند حوالي 0.47 هكتار للفرد على المستوى العالمي. كما قدر في هذه المجموعة من المؤشرات حجم القوى العاملة الزراعية العربية عام 2004 بحوالي 34 مليون عامل يمثلون نحو 31.6% من إجمالي القوى العاملة العربية في نفس العام مقابل نحو 32.5% عام 2003، وتقدر هذه النسبة عالمياً عام 2004 بنحو 43.1% عام 2004 ونحو 43.5% عام 2003. ويقدر نصيب العامل الزراعي من الأراضي الزراعية على المستوى العربي عام 2004 بنحو 2.04 هكتار للعامل وعلى المستوى العالمي بنحو 1.15 هكتار للعامل نفس العام.

(بقية التقرير السنوي 2006) وتضم هذه المجموعة من المؤشرات نسبة السكان تحت خط الفقر القومي في بعض الدول العربية. أيضاً نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية وهي تتسم بالاستقرار النسبي في السنوات الأخيرة وتقدر على المستوى العربي بنحو 88% مقابل نحو 82% على مستوى العالم، وتقل نسبة السكان الحاصلين على مياه نقية في الريف العربي إلى نحو 79% في المتوسط مقابل نحو 71% عالمياً.

وتضم المجموعة الأخيرة المؤشرات البيئية المرتبطة بقطاع الزراعة، حيث توضح هذه المجموعة الأوضاع البيئية في الوطن العربي خاصة ظاهرة التصحر والزحف الصحراوي ومدى تأثر الدول العربية بها وتأثيرها على الأراضي الزراعية المتاحة للإنتاج، وهي مؤشرات بطيئة التغير من عام لآخر، حيث تقدر المساحة المتصحرة في الوطن العربي بنحو 9.8 مليون كيلومتر مربع، تمثل نحو 68% من مساحته الكلية، بينما تقدر المساحة المهدهدة بالتصحّر بنحو 2.87 مليون كيلومتر مربع تمثل نحو 2.0% من مساحة الوطن العربي.

وضمن هذه المؤشرات، يتضح ارتفاع مساحة المناطق المحمية في الدول العربية من حوالي 266.2 ألف كيلومتر مربع عام 1996 إلى حوالي 1237.2 ألف كيلومتر مربع عام 2004 تمثل نحو 8.8% من مساحة الوطن العربي، كما أنها تمثل نحو 9% من المساحة الإجمالية للمحميات الطبيعية على مستوى العالم، كما أوضحت مؤشرات هذا العام لأول مرة مساحة المحميات البحرية في المنطقة العربية والتي قدرت عام 2004 بنحو 132.5 ألف كيلومتر مربع تعادل نحو 0.9% فقط من مساحة الوطن العربي، كما أنها مساحة تعادل نحو 3% فقط من مساحة المحميات البحرية على مستوى العالم، كما تضم هذه المجموعة من المؤشرات مؤشرات أخرى حول التنوع الحيوي في المنطقة العربية ويشار إليها بالأنواع المتواجدة والمهدد منها بالانقراض لكل من أجناس الثدييات والطيور والنباتات العليا المنتشرة في الدول العربية.

وتناول التقرير موضوع الفقر في الريف العربي لما له من تأثير مباشر على تطورات التنمية الزراعية في البلاد العربية. فمفهوم الفقر ارتبط عبر التاريخ بالمناطق الريفية، ويشكل فقراء الريف حوالي 75% من فقراء العالم. كما أن قضية الفقر عامة، وقضية الفقر الريفي على وجه الخصوص تحتل أهمية كبرى على المستوى العالمي وأجندة العمل الدولي التي شهدت عقد مؤتمرات دولية عديدة ناقشت قضايا الفقر، وأقرت بأنه إذا لم يتم التعاون المشترك للقضاء على الفقر الريفي فإن معظم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يصعب تحقيقها والوفاء بمتطلباتها.

وفي هذا الصدد قدم التقرير استعراضاً لخصائص وأبعاد الفقر الريفي ومفاهيمه ومقاييسه وأنماطه ومسبباته، كما استعرض مؤشرات الفقر في الدول العربية بما في ذلك التوزيع النسبي للسكان تحت خط الفقر في الدول العربية وخرائط الفقر في الريف العربي والمجموعات المعرضة للفقر في الريف العربي. هذا إلى جانب تناوله لإستراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر في الدول العربية، ولبرامج ومشروعات الحد من الفقر في تلك الدول والتي من أبرزها السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التنمية الزراعية وسياسات التنمية البشرية والإقليمية، وتوفير الخدمات الاجتماعية وسياسات تمكين الفقراء في الريف العربي، مع تسليط الضوء على النماذج الناجحة والتجارب الرائدة للبرامج والمشروعات التي ساهمت في الحد من الفقر في بعض الدول العربية. وتناول التقرير إنجازات بعض المؤسسات الإقليمية والدولية في مجال الحد من الفقر في الدول العربية. وتشمل تلك المؤسسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي. واستعرض التقرير آفاق التعاون المقترحة للحد من الفقر الريفي في الوطن العربي من خلال التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول العربية ومؤسسات التنمية والتمويل الإقليمية والدولية.